Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (5), Issue (14): 30 Nov 2021
P: 90 - 108
ISSN: 2522- 3380
مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (5)، العدد (14): 30 نوفمبر 2021م
ص: 90 - 108

Names and the prevention of the suspicion of the prohibition of using them

Fatima Eid Abdelfattah
Faculty of Islamic and Arabic studies Cairo || Al- Azhar University || Egypt

Abstract: The study was based on addressing the problem for which it was based, which is to prevent the fatwa prohibiting names from a linguistic point of view and to show their sincerity, so they had to start with an introduction through which the problem of study and its importance and method of conduct emerged and then followed by five investigations through which it clarified in the first research the knowledge of the name and name and the manifestation of confusion between them and then the second research- science and its provisions, followed by the third research- sections of science with its various considerations to reach the fourth research- transferred science and the name improvised emerged through the definition of The science transmitted, the aspects on which it comes, and the rule of science after transfer from its meaning to the scientific. The definition of improvised science, its types, and then the purpose of combining AL with science, the excess AL. Then came the fifth research- concerning the fatwa of prohibition and included: clarifying the terminator of names, presenting some of the sites that mentioned names and prohibiting them, and then clarifying three examples of the names contained in the fatwa: then the study ended with a conclusion that included its results, which showed the insincerity of the fatwa prohibiting some names and naming them in Arabic.

.**Keywords:** the names - the act of naming- fatwa of prohibition

الأسماء الأعلام ودرء شبهة تحريم التسمية بها لغويًا

فاطمة عيد عبد الفتاح
كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات القاهرة || جامعة الأزهر || مصر

المستخلص: قامت الدراسة على أساس معالجة المشكلة التي قامت من أجلها وهي درء فتوى تحريم الأسماء الأعلام من الناحية اللغوية وبيان مدى صدقها فاقتضت أن تبدأ بمقدمة برز من خلالها مشكلة الدراسة وأهميتها ومنهج السير فيها ثم تلاها خمسة مباحث وضح من خلالها في المبحث الأول معرفة الاسم والمسمّي والتسمية وتجلية الخلط بينهم ثم المبحث الثاني- العَلَم وأحكامه، تلاه المبحث الثالث- أقسام العَلَم باعتباراته المتنوعة وصولًا للمبحث الرابع- العَلَم المنقول والعَلَم المرتجل برز من خلاله تعريف العَلَم المنقول، والأوجه التي يأتي عليها، وحكم العَلَم بعد النقل من معناه إلى العلمية. وتعريف العَلَم المرتجل، وأنواعه، ثم الغرض من اقتران (أل) بالعلم، ف (أل) الزائدة. ثم جاء المبحث الخامس- ما يتعلق بفتوى التحريم وتضمن: توضيح المنهي عنه من الأسماء، وعرض بعض المواقع التي ذكرت أسماء وتحريمها، ثم توضيح ثلاثة أمثلة من الأعلام التي تضمنتها الفتوى: ثم انتهت الدراسة بخاتمة تضمنت نتائجها التي أوضحت عدم صدق فتوى تحريم بعض الأسماء الأعلام والتسميه بها في اللغة العربية. والتي بلغ عددها إحدى عشرة.

الكلمات المفتاحية: الأسماء الأعلام- فعل التسمية – فتوى التحريم.

المقدمة.

بسم الله الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان، وصل اللهم وسلم وبارك على المبعوث رحمة للعالمين بلسان عربي مبين أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

فلا ريب في أن اللغة العربية تامة الكمال على سائر اللغات وأشرفها وأبينها، وأنها محفوظة على مر العصور والأزمنة؛ فهي لغة القرآن الكريم الذي تكفل الله بحفظه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون﴾ (الحجر: 9). ويتلألأ فضلها أيضًا فيما ورد عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللهِ- ﷺ- قَالَ: "أحِبُّوا العرب لثلاث: لأنّي عربي، والقرآن عربي، وكلام أهل الجنّة عربي" (الطبراني، 1994: 185/11).

ويُستحب تحسين اختيار الاسم لقول رسول الله- ﷺ-: (إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم فأحسنوا أسمائكم) (أبو داود، ب ت: 287/4). فإذا كان الاسم له معنى قبيح ففي هذه الحالة يستحب ويفضل تغير الاسم إلى اسم حسن، ويجوز أن يكني الانسان أو يُلقب انسانًا آخر بصفات يحبها، ولا يحق له أن يلقبه أو يكنيه بما يكرهه (أبو زكريا ن ت- 12،11/1). وإذا كان الأمر كذلك، فقد جاءت الدراسة بعنوان (الأسماء الأعلام ودرء شبهة تحريم التسمية بها لغويًا) لتعالج مشكلة فتوى تحريم وتقبيح بعض أسماء البنات وبيان حقيقتها وحكمها في علم العربية. وقد آثرت الباحثة أن تجلي وتظهر حقيقة التسمية والأسماء الأعلام في اللغة العربية أولًا ثم ما يتعلق بفتوى التحريم ثانيًا؛ حتى تتضح الغاية من الدراسة.

مشكلة الدراسة:

كثيرًا ما تثار بعض الأسئلة حول الأسماء الأعلام خاصة الأسماء الحديثة وبمجرد سماع الاسم، يتم السؤال مباشرة عن معناه وكثيرًا ما يتم التطرق بذكر حرمة التسمية بالاسم بناءً على ما يُثار حول بعض الأسماء الأعلام من شبهات ومن تحريم التسمية بها دون التثبت من حقيقة ما يتم التحدث به ودون التنبه عن وقع وتأثير مثل هذا على مُستقبلِه سواء أكان مُسمِيًا أم مسمَىً به. ومن هنا قامت الدراسة لتجيب على التساؤلات الآتية:

1. ما حقيقة الأسماء في اللغة العربية وفعل التسمية وما المراد بالأعلام وأحكامها؟
2. ما العَلَم المنقول والأوجه التي يأتي عليها، وهل معناه قبل النقل إلى العلمية هو معناه بعدها؟، ما العَلَم المرتجل وأنواعه.
3. ما الغرض من اقتران أل بالأعلام وما الأوجه التي تأتي عليها في العربية؟
4. هل للأعلام ضوابط في العربية تؤيد أو تعارض فتوى تحريم التسمية بها؟، وهل توجد أسماء ممنوع التسمي بها؟ وهل أصحاب هذه الفتوى على حق أم جانبهم الصواب؟.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. أن الأسماء والأعلام لها دلالة معينة وأقسام وأحكام.
2. أن الأسماء الأعلام ذات ضوابط مستقلة عن غيرها سواء أكانت منقولة من معاني سابقة أم كانت مرتجلة.
3. تحديد الطريقة التي من خلالها يتم اصطحاب المعنى الأصلي مع العلمية ببيان الغرض من (أل) وأوجهها المتعلقة بالأعلام.
4. إزالة الغموض والتشويه الذي لحق التسمية وبعض الأعلام.
5. تحديد الأسماء المنهي التسمي بها.

6. تحديد ثلاثة أمثلة من الأسماء التي نالها التشويه والتحريم وتفنيد فتوى تحريمها.

أهمية البحث:

وتكمن أهمية الدراسة في إظهار حقيقة الأسماء وفعل التسمية وحقيقة الأعلام وأقسامها وما يرتبط بها من معان وأحكام تمّ من خلالها معالجة القضية موضع الدراسة، فجاء البحث مخاطبًا ثلاثة؛ حيث يهدي ويبين لصاحب فتوى تحريم التسمية بالأعلام حقيقة قوله، ويبين أيضًا للأبوين والأبناء أحكام الأسماء الأعلام وفعل التسمية، وهو يعد كذلك رسالة بيان بهذا الأمر لكل انسان قرأها. وتتجلى الحكمة من الدراسة في قول ابن السراج أن النحو: "إنما أُريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب... وهذا ليس يكبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات وقد وفّر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع" (ابن السراج، 1996- 35/1). فقد أظهرت هذه الدراسة أصالة العربية ومرونتها وبراعتها على مر العصور والأزمان في معالجة قضية البحث وصولًا إلى نتائجها، واتسعت حدود الدراسة لتشمل مجتمع العربية بل والمسلمون أيضًا.

الدراسات السابقة.

لم يقع بين يدي الباحثة دراسة تناولت الهدف الذي قامت من أجله هذه الدراسة، إلا أن هناك بعض الدراسات التي كانت لها صلة بأحد جوانب الدراسة متمثلة في مقدمة بعض الدراسات التي تناولت التراجم للأعلام على مر العصور وهي:

- دراسة (ابن جني، 1988)، بعنوان (المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة)؛ حيث كان لابن جني السبق في مثل هذه الدراسة فقد تناول في مؤلَفه هذا التعريف ببعض الأعلام ممهدًا بذكر بعضًا من أحكام العلم التي اقتضتها الدراسة للسير في مؤلَفه.
- دراسة (أبي زكريا، ب ت)، بعنوان (تهذيب الأسماء واللغات) تناول فيه ترجمة للأعلام ممهدًا بذكر فصل يتعلق بالأسماء والكنى والألقاب ثم حقيقة الصحابة والتابعين.
- دراسة (محمد إبراهيم سليم، ب ت)، بعنوان (أسماء البنات ومعانيها)، وهذه الدراسة تعد تعريفًا بمعاني ببعض الأسماء العربية للإناث فقط.
- أما هذه الدراسة (الأسماء الأعلام ودرء شبهة تحريم التسمية بها لغويًا) فإنها تختلف وتتميز؛ حيث جاءت لتبرز وتجلي الأسماء الأعلام والتسمية بها وأحكامها الخاصة في اللغة العربية التي ببيانها وتوضيحها أُزيل الغموض والشبهات التي تلحق الأسماء الأعلام، وتُجْلِي دَرْء تحريمها.

منهجية البحث.

إنّ مفهوم المنهج بكونه مجموعة من القواعد التي بموجبها يسير البحث مع طبيعة هذه الدراسة يستدعي كون المنهج الذي يخدمها هو المنهج الوصفي التحليلي والمقارن باستخدام الأسلوب الكمي والكيفي مع الاستعانة بالملاحظة كأداة من أدوات المنهج الوصفي إدراكًا وفهمًا وتفسيرًا لتخرج الدراسة في صورة الخطوات الآتية:

- تقديم وصف مشكلة الدراسة بالتعرف على عناصرها من خلال جمع المعلومات والبيانات من مصادرها العربية من المؤلفات الأولى وصولًا إلى المؤلفات الحديثة متى ارتبطت بالموضوع.

- تحديد المجالات التي سيغطيها البحث، ومن ثم تحليلها وتفسيرها بما يتيح تقديم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بصورة دقيقة، كما هو موضح في هيكلية الدراسة

هيكلة الدراسة:

هذه الدراسة تبنت خطة سير بمقتضاها تم تصميم البحث وهيكلته على النحو الآتي:

- **أولًا- المقدمة** بها بدأت الدراسة ووضح من خلالها مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأهميتها وأهدافها ثم المنهج الذي اقتضته.
- **ثانيًا- محتوى الدراسة** جاء في خمسة مباحث تضمن كل مبحث بعضًا من العناصر فجاء ت كالآتي:
  - **المبحث الأول**- الاسم والمسمى والتسمية، واشتمل على: حقيقة الاسم، وتعريف الفعل، وتعريف الحرف، وأنواع الاسم، ثم الاسم والمسمى وتجلية الخلط بينهما.
  - **المبحث الثاني**- العلم وأحكامه، وجاء متضمنًا: معنى العلم لغة واصطلاحًا، وفائدة العلم، وأحكام العلم.
  - **المبحث الثالث**- أقسام العلم، وتناول: أقسام العلم من حيث تشخص مسماه وعدم تشخصه، وأقسام العَلَم من حيث لفظه تناول فيه العلم المفرد والعلم المركب، ثم أقسام العلم من حيث دلالته إلى اسم ولقب وكنية، وحكم اجتماع اللقب مع الاسم، وتعريف الكنية والفرق بين الاسم واللقب والكنية.
  - **المبحث الرابع**- العلم المنقول والعلم المرتجل وتضمن عدة عناصر: أحدها- العلم المنقول: تعريفه، والأوجه التي يأتي عليها، وحكم العلم بعد النقل من معناه إلى العلمية. وثانيها- العَلَم المرتجل تعريفه لغة واصطلاحًا، وأنواع العلم المرتجل، والغرض من اقتران أل بالعلم، فـ (أل) الزائدة.
  - **المبحث الخامس**- ما يتعلق بفتوى التحريم، واحتوى على: توضيح المنهي عنه من الأسماء، وعرض بعض المواقع التي ذكرت أسماء وتحريمها، توضيح ثلاثة أمثلة من الأعلام التي تضمنتها الفتوى: ريناد- ريماس- راما.
- **ثالثًا- الخاتمة** وتضمنت أهم النتائج، توصيات الدراسة

المبحث الأول- الاسم والمسَمَى والتسمية

أولًا . حقيقة الاسم:

في الحديث عن الكلام وتأليفه من فعل وحرف واسم، قد تناول العلماء الفعل والحرف بشيء من التفصيل وكذلك تناولوا الاسم بالتعريف والتوضيح؛ لينجلي معنى الاسم ولتتضح دلالته بأنه ما سوى الحرف والفعل في دلالته على معنى وفي تجرده عن الزمن وينجلي معناه بما يلي:

الاسم: ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران (الزمخشري، 1993: 3)، "وأحسنُ ما حُدَّ به الاسم أن يقال: الاسم كلمة دالة بانفرادها على معنى غيرُ مُتَعَرِّضة ببنيتها للزمان". ف (كلمة) جنس يشمل الاسم والفعل والحرف. و (دالة بانفرادها على معنى) احتراز من الحرف؛ فإنه لا يدل على معناه إلا بضميم، و (غيرُ متعرِّضة ببنيتها للزمان) احتراز من الفعل (أبو حيان 1996: 46/1).

والمعنى الذي يدل عليه الاسم يكون ذاتًا وغير ذات، فالذات نحو: (رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر)، وأما ما كان غير ذات وهو المعنى، فنحو: الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والليلة والساعة (ابن السراج، 1996: 36/1). فالاسم دال على معنى واحد فقط. وينقسم إلى قسمين، متمكن وغير متمكن، وأقل أصول الأسماء المتمكنة ثلاثة أحرف، نحو صقر وحجر وجذع، وأقصى ما ينتهي إليه الاسم بالزيادة سبعة أحرف، نحو قولهم: اشهيباب من

الشهبة، واحرنجام يقال: احرنجم النعم، إذا اجتمع في موضع واحد، ولا يبلغ السبعة إلا في هذين الموضعين، ونحوهما كالاستفعال والافعيلال وشبههما، ويبلغ الثمانية بهاء التأنيث.

وأما الأسماء غير المتمكنة، فأقل أصولها أن يأتي الاسم منها على حرف واحد غير محذوف، ولا يكون إلا مكنيا متصلا، نحو: التاء في فعلت، والكاف في رأيتك (ابن القَطَّاع الصقلي، 1999: 93: 95).

ثانيًا- تعريف الفعل: الفعل هو ما دلّ على معنى وزمان وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل. فالماضي نحو: (سَمِعَ ومَكَثَ واسْتَخْرَجَ)، والحاضر نحو: (يَكْتُب ويَقُوم)، والمستقبل يكون بالفعل الدال على الحاضر إذا دخلت عليه السين أو سوف، نحو: (سوف يَكْتُب وسَيَقرَأ)، ويكون بأفعال الطلب والأمر، نحو: (افْعَلْ واسْتَقِم).

ثالثًا- تعريف الحرف: الحرف هو ما دلّ على معنى في غيره سواء أكان اسمًا أم فعلًا، نحو: (في) منفردة لا يلاحظ لها معنى إلا بوضعها في جملة نحو: (الكتاب في المكتبة)، ومن خلال السبك وضح أن معناها الظرفية. فالكلام يأتلف من الاسم والفعل والحرف؛ فالاسم يخبر عنه وقد يخبر به نحو: (الله إلهنا)، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، نحو: (المؤمن يجتهد في العبادة)، وأما الحرف فلا يجوز أن يخبر عنه ولا يخبر به.

أنواع الاسم:

الاسم من حيث التنكير والتعريف نوعان؛ لأنه عام يشمل جميع الأسماء المعرفة منها والنكرة. ونوعاه هما: الاسم النكرة، والاسم المعرفة.

أولًا- المعرفة: هي الاسم الموضوع على أن يخص مسماه، وهي لا تخرج عن سبعة أنواع: الضمير والعلم واسم الإشارة والمنادى واسم الموصول وذو الأداة والمضاف إلى واحد مما ذكر. وهذه الأنواع تتفاوت في التعريف وقد اختلف النحاة في ترتيبها:

فالبصريون ذهبوا إلى أن أعرف المعارف هو المضمر يليه العلم فاسم الإشارة والاسم الموصول وذو الألف واللام، وأما المضاف فإنه في رتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى المضمر فإنه في رتبة العلم. بينما ذهب المبرد إلى أن المضاف في رتبة أقل من المضاف إليه. ومذهب الكوفيون أن العلم هو أعرف المعارف يليه الضمير ثم المبهم ثم المعرف بأل وهذا المذهب اختاره أبو حيان مدعمًا مذهبه بأن العلم جزئي وضعًا واستعمالًا أما باقي المعارف فهي كليات وضعًا جزئيات استعمالًا؛ حيث إن المضمر الموضوع للمتكلم كل متكلم يصلح أن يعبر عن نفسه بـ (أنا) فهذا وضع كلي أما إذا استعمله المتكلم صار جزئيًا ولا يستطيع أحد أن يشاركه فيه، بينما ذهب ابن السراج إلى أن اسم الإشارة هو أعرف المعارف (أبو البقاء1995: 494/1، 495، وأبو حيان1996: 112/2: 118)، ووضح هذا من قوله: "فإن قلت: (زيد هذا) فزيد مبتدأ وهذه خبره، والأحسن أن تبدأ (بهذا) لأن الأعرف أولى بأن يكون مبتدأ" (ابن السراج1996: 154/1).

ثانيًا- النكرة: وهي ما سوى المعارف التي سبق ذكرها، أو هي ما يقبل دخول أل أو رب عليها، نحو: رجل، وكتاب، وشمس. والنكرة هي الأصل لأنها تفيد العموم المشتمل على كثير مما يندرج تحته، والمعرفة فرع عنها. "وأصل الأسماء النكرة؛ لأن الاسم المنكر هو الواقع على كل شيء من أمته لا يخص واحدًا من الجنس دون سائره، وذلك نحو: رجل وفرس وحائط وأرض وكل ما كان داخلًا بالبنية في اسم صاحبه فغير مميز منه؛ إذ كان الاسم قد جمعهما" (المبرد، 1994: 276/4).

وكما أن في المعرفة تفاوت في التعريف، كذلك في النكرة تفاوت في التنكير، حيث إنّ (الشيء) هو الأعم يليه (الجسم) ثم (الحيوان) ثم (الانسان) ثم (الرجل)، وقد أوضحه المبرد بقوله: "فالشيء أعم ما تكلمت به، والجسم أخص منه، والحيوان أخص من الجسم، والانسان أخص من الحيوان، والرجل أخص من الانسان، ورجل ظريف

أخص من رجل، واعتبر هذا بواحدة: بأنك تقول: كل رجل انسان، ولا تقول: كل انسان رجل، وتقول كل انسان حيوان، ولا تقول: كل حيوان انسان" (المبرد، 1994: 280/4).

الاسم والمسمى والتسمية وتجلية الخلط بينهما:

وحول كون الاسم هو المسمى أم أنه دال على المسمى أوضح هذا السهيلي في كتابه نتائج الفكر؛ حيث فرق بين الاسم والمسمى والتسمية؛ فمدلول الاسم لا ينصب مباشرة على الذات والأحداث، وإنما يدل على العلم؛ ليدل العلم بدوره على الذات. وأبرزه بصورة أكاديمية تفصيلية؛ فقال: "الاسم الذي هو (السين والميم) عبارة عن اللفظ الذي وضع دلالة على المعنى، والمعنى هو الشيء الموجود في العيان إن كان من المحسوسات كزيد وعمرو، وفي الأذهان إن كان مع المعقولات كالعِلْم والإرادة".

ثم أخذ في توضيح ذلك مفترضًا وجود شخص يُسمى زيد مبينًا أن الاسم يدل على لفظ العلم، ولفظ العلم يدل على المسمى وبَانَ هذا في قوله: " فاللفظ المؤلف من (ألف) الوصل و (السين) و (الميم) عبارة عن اللفظ المؤلف من (الزاي) و (الياء) و (الدال) مثلاً، واللفظ من (الزاي) و (الياء) و (الدال) مثلاً: عبارة عن الشخص الموجود في العيان والأذهان وهو المسمَى، واللفظ الدال عليه الذي هو (الزاي) و (الياء) و (الدال) هو الاسم، وقد صار أيضًا ذلك اللفظ مسمى من حيث كان اللفظ الذي هو (السين) و (الميم) عبارة عنه فقد تبين لك في أصل الوضع أن الاسم ليس هو المسمى، وذلك أنك تقول: سميت هذا الشخص بهذا الاسم، كما تقول: حليته بهذه الحلية، والحلية لا محالة غير المحلى، فكذلك الاسم أيضاً غير المسمى (السهيلي، 1992: 30). ثم أوضح مفهوم التسمية بأنها عبارة عن فعل المُسَمِي ووَضْعِهِ الاسمَ عبارةً عن الشيء المسمَى (به)، على مثال التحلية التي هي عبارة عن فعل المُحلِي، ووضعه الحلي على المحلَى به (السهيلي، 1992: 31).

المبحث الثاني- العَلَم وأحكامه

أولًا- معناه لغة واصطلاحًا:

1- **العَلَم لغة:** (العَلَم) بفتحتين العلامة، وهو أيضًا الجبل، وعَلَم الثوب والراية (الرازي، 1989: 217). والعَلَم والعَلَمة والعُلْمَة الشَّقُّ في الشَّفة العليا، وعَلَمَه يَعْلُمُه ويَعْلِمُه عَلْمًا: وَسَمَه، وعَلَّم نفسَه وأَعْلَمَها وَسَمَها (ابن منظور، ب ت: مادة علم).

2- **العَلَم اصطلاحًا:** "عرفه الزمخشري بأنه هو ما عُلِّق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه" (الزمخشري، 1993: 3). والخوارزمي في شرحه ذكر أن هذا التعريف غير شامل للنوعين العلم الشخصي والعلم الجنسي، ثم عرفه فقال: العَلَم هو الدال على معنى دلالة يتضمن الإشارة إليه على وجه الإفراد والاستبداد (الخوارزمي ب ت: 161/1، 162).

وعرفه ابن مالك بأنه: "المخصوص مطلقًا غَلَبةً أو تعلقًا بمسمًّى غير مقدَّر الشياع، أو الشائع الجاري مجراه (ابن مالك1990: 170/1). وبالنظر إلى هذا التعريف يتضح أنه شمل أنواع العلم؛ حيث إن قوله: (المخصوص) جنس يشمل جميع المعارف، و (مطلقًا) مخرج الضمير واسم الاشارة، و (غلبة أو تعلقًا) فيه بيان بصنفي الأعلام حيث يشير إلى العلم بالغلبة، و (غير مقدر الشياع) مخرج نحو الشمس والقمر فهما مخصوصان شائعان، و (أو الشائع الجاري مجراه) معطوف على (المخصوص) وهو مبين للقسم الثاني من أقسام العلم وهو العلم الجنسي. وأنشده في الألفية بقوله:

اسم يعين المسمى مطلقًا *** علمه كجعفر وخِرْنِقا (ابن مالك ب ت: 31)

فقوله: (اسم) أي: أنه من قبيل الأسماء وليس من قبيل الأفعال والحروف، وقوله: (يعين المسمى): معناه يوضحه ويبينه، ويخرجه عن الإبهام بين أشخاص جنسه، وقوله (مطلقًا) أي وضع لتعيين مدلوله، وإبرازه عن غيره مطلقا من غير تقييد.

ثانيًا- فائدة العلم

فائدة العلم هي تمييز الذوات والمعان عن غيرها ممن يشترك معها في الحقيقة والصفة. وتظهر الفائدة منه فيما قاله المبرد: "فمن المعرفة الاسم الخاص، نحو: زيد وعمرو؛ لأنك إنما سميته بهذه العلامة؛ لِيُعرَف بها من غيره، فإذا قلت: (جاءني زيد) عُلِم أنك لقيت به واحدًا ممَّن كان داخلًا في الجنس ليُبان من سائر ذلك الجنس (المبرد1994: 276/4). وإنما وُضِع الاسم على المسمى بغرض التمييز فقط لا لدلالته عليها قال العكبري: "والاسم العلم هو الموضوع على المسمى تمييزًا له، لا لدلالته عليه اشتقاقًا؛ ولذلك يجوز أن يُسمى الأبيض حقيقة أسود، ويسمى الانسان زيدًا لا لزيادته، وعباسًا لا لعبوسه، بل للتمييز كما ذكرنا. وإنما يثبت أنه علم يعرف به بعد المسمِّى غيره بالتسمية، وحكم الكنى والألقاب حكم الأعلام في المقصود بها" (أبو البقاء، 1995: 483/1، 484).

ثالثًا- أحكام العلم

1- أنه لا يوصف به؛ حيث قال سيبويه: "واعلم أنَّ العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفة لأنه ليس بحلية ولا قرابة ولا مبهم" (سيبويه2009: 12/2).

2- أنه يقع بدلًا من النكرة والمعرفة، ويعرب على الاتباع وعلى القطع، فأما النكرة نحو: مررت برجل زيدٍ. ويقع كذلك بدلًا من المعرفة، نحو: مررت بعبد الله زيدٍ، ويقطع أيضًا نحو قول الشاعر [1]:

ولقد خبطْنَ بيوت يشكرَ خبطةً *** أخوالُنا وهم بنو الأعمام

رفع فيه أخوالنا بالقطع على معنى: هم أخوالنا، ودلَّ عليه قوله (وهم بنو الأعمام)، ولو خفضه على النعت ليشكر لجاز.

وقد بيَّنَ سيبويه هذا في باب أسماه بـ"باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأةً" (سيبويه2009: 14/2).

3- أنه يوصف بثلاثة أشياء وهي: أن يوصف بما فيه الألف واللام، نحو: (مررت بزيد الطويل)، وأن يوصف بالمضاف إلى معرفة، نحو: (مررت بزيد أخيك)، وأن يوصف بالأسماء المبهمة، نحو: (مررت بزيد هذا وبعمرو هناك)، جمعها سيبويه في قوله: "واعلم أنّ العلم الخاص من الأسماء يوصف بثلاثة أشياء: بالمضاف إلى مثله، وبالألف وباللام، وبالأسماء المبهمة؛ فأمّا المضاف، فنحو: مررت بزيدٍ أخيك. والألف واللام نحو قولك: مررت بزيد الطويل، وما أشبهه من الإضافة والألف واللام. وأما المبهمة فنحو: مررت بزيد هذا وبعمرو ذاك" (سيبويه2009: 6/2).

المبحث الثالث- أقسام العلم

للعلم أقسام وأنواع باعتبارات مختلفة

---

(1) البيت من بحر الكامل للمهلهل بن ربيعة (ب ت: 77)، وهو في سيبويه (2009: 16/2، 63)، والخليل بن أحمد 1995: 92)، والسيرافي 1996) 34/2).

أولًا- أقسامه من حيث تشخص مسماه وعدم تشخيصه اثنان:

أحدهما- العلم الشخص: وهو "اسم يُعَيِّن مُسَمَّاه مُطْلَقًا" (ابن هشام2001: 50)، أي: يعين معنى المسمى ويوضحه ويبينه ويخرجه عن الإبهام بين أشخاص جنسه؛ حتى يصير كالمشار إليه حسًا أو ذهنًا.

ومسماه نوعان:

أ- أولو العلم من المذكرين مثل جعفر، ومن المؤنثات نحو: (زينب).

ب- ما يُؤْلَف مثل: أعلام القبائل والبلاد والخيل والغنم والكلاب (ابن هشام2001: 50، 51).

والآخر- علم الجنس: وهو: "اسم يُعَين مسماه بغير قيد تعين ذي الأداة الجنسية أو الحضورية؛ تقول: (أسامة أجرأ من ثعالة) فيكون بمنزلة الأسد أجرأ من الثعلب، و (أل) في هذين للجنس، وتقول: (هذا أسامة مقبلًا)؛ فيكون بمنزلة قولك: هذا الأسد مقبلًا، و (أل) في هذا لتعريف الحضور (ابن هشام2001: 53، 54).

وعلم الجنس يخالف علم الشخص في معناه، لأن علم الشخص يعين مسماه تعينًا واضحًا محددًا، أي يكون المقصود منه شخصًا واحدًا، أما علم الجنس فليس المقصود به واحدًا بعينه من الجنس وإنما يطلق على كل واحد من جنسه، وقد بينه سيبويه بقوله: "ليس واحد منها أولى به من الآخر، ولا يتوهم به واحد دون آخر له اسم غيره، نحو قولك للأسد أبو الحارث وأسامة" (سيبويه2009: 93/2). وقال أيضًا: "وإذا قلت: هذا أبو الحارث، فأنت تريد هذا الأسد، أي هذا الذي سمعت باسمه، أو هذا الذي قد عرفت أشباهه، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفه بعينه، كمعرفته زيدًا، ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم فاختص هذا المعنى باسم" (سيبويه2009: 94/2).

ومسماه ثلاثة أنواع:

أ- أعيان لا تؤلف كالسباع والحشرات كأسامة للأسد وأبو جعدة للذئب.

ب- أعيان تُؤلَف كـ (هيان بن بيان لمجهول النسب، وأبو المضاء للفرس، وأبي الدَّعْفَاء للأحمق).

ج- أمور معنوية: كـ (سبحان للتسبيح، وكيسان للغدر، ويَسَار للميسرة، وفَجَار للفجرة، وبرَّة للمبرة) (ابن هشام 2001: 54).

ثانيًا- أقسام العلم من حيث لفظه ينقسم إلى مفرد ومركب

1- العلم المفرد: وهو ما ليس جملة ولا مضافًا، وهو الأصل؛ لأن التركيب بعد الإفراد. والإفراد هو دلالة العلم على حقيقة واحدة قبل النقل وبعده، وأما التركيب فهو دلالة العلم على حقيقة واحدة بعد النقل وقبل النقل كان يدل على أكثر من ذلك (ابن يعيش ب ت: 28/1).

2- العلم المركب: وهو عبارة عن ثلاثة أنواع؛ لأنه إما أن يكون مركب إضافي أو مركب مزجي أو مركب اسنادي.

أولًا– المركب المزجي: هو كل اسمين ركب أحدهما مع الآخر حتى صارا اسمًا واحدًا، ونُزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث، نحو: حضرَموت وبعلبك وسيبويه ونفطويه. وحكمه أن يفتح آخر الجزء الأول إذا كان غير (ياء) فإن كان (ياء) فإنه يُسَكن، كما يُفتح ما قبل (تاء) التأنيث، والإعراب يكون على الجزء الثاني لصيرورته كالجزء مما قبله فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة إعراب مالا ينصرف للتركيب والعلمية.

أما إذا كان الجزء الثاني مختومًا بويه فإنه في هذه الحالة يبنى على الكسر خلافًا للجرمي فإنه اختار أن يعرب إعراب الممنوع من الصرف (الشيخ خالد2000: 398/1).

ثانيًا- المركب الإضافي هو كل كلمتين أضيفت الأولى إلى الثانية، وهو إما كنية وإما غيرها، نحو: أبو زيد وأبو سعيد، وعبد الرحمن وامرؤ القيس. والجز الأول تُجْرَي عليه وجوه الإعراب ويخفض الجزء الثاني بالإضافة دائمًا.

ثالثًا- المركب الاسنادي هو ما كان في الأصل جملة مبتدأ وخبر أو فعلًا وفاعلًا ولا تكون إلا محكيه بالقول على ما كان عليه قبل التسمية، نحو: برق نحره، ونحمده؛ وإنما سموا بالجمل ليشبهوا حال المسمى بها بحال من يوصف بالجملة وهذا يقتضي الحكاية؛ لأنه يجري مجرى المثل فحكوا الكلام كما كان في أول حال (ابن يعيش ب ت: 1/ 29، وابن الناظم 2000: 49، 50).

حكم العلم المحكي: للعلم المحكي أحكام خاصة به تقتضيها الحكاية على ما قبل التسمية؛ حيث إنه لا يخضع لبعض الأحكام كالتثنية والجمع والتصغير والترخيم، وقد أوضح ابن السراج هذا بقوله: ""وهذه الأسماء المحكية لا تثني ولا تجمع إلا أن تقول كلهم تأبط شرًا أو كلاهما تأبط شرًا، ولا تحقره ولا ترخمه، فجميع هذه الجمل التي قد عمل بعضها في بعض، وتمت كلامًا لا يجوز إلا حكايتها، وكذلك كل ما أشبه ما ذكرت من مبتدأ وخبر وفعل وفاعل، وإن أدخلت عليها إن وأخواتها، وكان وأخواتها فجميعه يحكى بلفظه قبل التسمية" (ابن السراج1996: 104/2).

ثالثًا- أقسام العَلَم من حيث دلالته: ينقسم إلى اسم وكنية ولقب.

الشيء متى علق عليه عُلِم، فإما أن يكون هو التعليقة الأولى، أو لا يكون، فلئن كانت فهو اسم، وإن لم تكن لا يخلو من أن يقصد بها إما التحقير وإما التعظيم، أو لا يقصد. فلئن لم يقصد فهو أيضًا اسم، وإن قصدهما فهو اللقب. فبعد هذا كل من الاسم واللقب لا يخلو من أن يضاف إليه الأب والأم أو لا يضاف، فلئن لم يضف فهو الاسم، وإن أضيف فهو الكنية (الخوارزمي ب ت: 163/1). فالاسم ما ليس كنية ولا لقبًا.

أولًا- اللقب: وهو ما أشعر برفعة في المسمى أو ضعة فيه، كزين العابدين وقفة.

حكم اجتماع الاسم مع اللقب:

إذا اجتمع اللقب مع الاسم وجب تأخيره عن الاسم (الجوجري، 2004: 293/1، 294)، وكانا معًا على أربعة صور:

الأولى- أن يكونا مفردين، كسعيد كرز، وفي حكمه مذهبين:

الأول- مذهب البصريين وجوب إضافة الأول إلى الثاني، نحو: جاء سعيدُ كرزٍ، وفيه يقول سيبويه: "إذا لقبت مفردًا بمفردٍ أضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل، وذلك قولك: هذا سعيد كرز، وهذا قيس قفة قد جاء. وهذا زيد بطة، فإنما جُعلت قفة معرفة لأنك أردت المعرفة التي أردتها إذا قلت: هذا قيس" (سيبويه2009: 294/3، 295).

الثاني- مذهب الكوفيين وابن مالك جواز الإضافة وجواز إتباع اللقب للاسم في الإعراب ومثال الاتباع: جاء سعيدُ كرزُ، ورأيت سعيدًا كرزًا، ومررت بسعيدٍ كرزٍ، وجواز القطع إلى النصب على إضمار أعني، وإلى الرفع على إضمار هو، فإن كان في الاسم (أل) أو كان مضافًا امتنعت الإضافة، وجاز الاتباع، والقطع (أبو حيان1998: 965/2).

والثانية- أن يكونا مضافين معًا، نحو: عبد الله زين العابدين. **والثالثة**- أن يكونا الأول مفرد والثاني مضاف، نحو: زيد أنف الناقة. **والرابعة**- أن يكون الأول مضاف والثاني مفرد، نحو: امرؤ القيس بطة. وهذه الثلاثة لها حكم واحد تمتنع فيها الإضافة ويعرب اللقب فيها تابعًا لما قبله أو مستأنفًا؛ قال سيبويه: "فإذا لقبت المفرد بمضاف والمضاف بمفرد، جرى أحدهما على الآخر كالوصف...وذلك قولك: هذا زيد وزن سبعة، وهذا عبد الله بطة يا فتى، وكذلك إذا لقبت المضاف بمضاف" (سيبويه2009: 295/3). فنحو: (هذا عبد الله زين العابدين)، يجوز في (زين العابدين) الاتباع ويجوز القطع إلى الرفع أو إلى النصب. وقد تناول ابن مالك الحديث عن الجمع بين الاسم واللقب والكنية وحكمه بالتوضيح فقال: "إذا كان للشخص اسم ولقب وجمع بينهما دون إسناد أحدهما إلى الآخر قدم الاسم

وجعل اللقب عطف بيان أو بدلًا، أو قطع بنصب على إضمار أعني، أو يرفع على إضمار مبتدأ، فهذه الأوجه الثلاثة جائزة على كل حال مركبين كانا كعبد الله أنف الناقة، أو مركبًا ومفردًا كعبد الله قفة...وبإضافة أيضًا إن كانا مفردين، فالمفردان يشاركان في الاتباع والقطع وينفردان بالإضافة كسعيد كرز" (ابن مالك1990: 169/1).

ثانيًا- الكنية: الكنية ما صدرت بأب أو أم، نحو: أبو بكر وأم كلثوم. وقد أشار ابن يعيش إلى أن الكنية لم تكن علمًا في الأصل وإنما كانت عادة العرب أن يدعوا الإنسان باسمه وإذا ولد علم **ولد** دُعي به توقيرًا له وتفخيمًا لشأنه، فيقال له أبو فلان وهي جارية مجرى الإضافة (ابن يعيش ب ت: 27/1)، وأما إذا سُمِي بالكنية شخصًا فإنها تصير علمًا له.

حكم اجتماع الاسم مع الكنية إذا اجتمعت الكنية مع الاسم جاز تقديم الاسم وتأخير الكنية، وجاز تقديم الكنية وتأخير الاسم، نحو: عمر أبو حفص، أو أبو حفص عمر.

الفرق بين الاسم واللقب والكنية: أنَّ العلم هو الأصل الثابت في تمييز مسماه وهو السابق للكنية أو اللقب، أما الكنية واللقب فهما عارضان على العلم إلا إذا سُمِّي بهما؛ وقد بيَّنَ أبو البقاء الفرق بينهم بقوله: "والفرق بين العلم والكنية واللقب أنّ العلم هو الذي يعرّف المسمى وضعًا مبتدأ حتى يصير كعلم الثوب. والكنية من كنيت عن الشيء إذا عبَّرتَ عن اسمه باسم آخر، فالعلم سابق على الكنية وقد توضع الكنية موضع العلم. وأمَّا اللقب فأنْ يُحدَث للمسمَّى قصة فيلقب بما تضمّنته القصة كأنف النَّاقة وعائذ الكلب فأنف النّاقة رجل تصدق بأنف ناقة فعيب به وعائذ الكلب لَقَب لُقِّبَ به شاعر" (ابن يعيش ب ت: 484/1).

المبحث الرابع: العلم المنقول والعلم المرتجل.

أولًا- العلم المنقول:

1- تعريفه لغة واصطلاحًا:

أ- المنقول في اللغة اسم مفعول مشتق من النقل يقال: "نقل الشَّيء نقلًا حوله من مَوضِع إِلَى مَوضِع والكتاب نسخه والخبر أَو الكلام بلّغه عن صاحبه" (مجمع اللغة العربية، 2004: 949/2.)

ب- النقل في اصطلاح النحاة: هو أن يكون الاسمُ بإزاء حقيقةٍ شاملةٍ، فتنقله إلى حقيقةٍ أخرى خاصّة، وليس لها أن يتسمَى بها في الأصل.

2- الأوجه التي يأتي عليها: للعلم المنقول أربعة صور؛ لأنه إما أن يكون منقولًا عن اسم، أو منقولًا عن فعل، وإما أن يكون منقولًا عن صوت أو منقولًا عن جملة.

أولها- المنقول عن اسم يكون منقولًا من اسم عين أو منقولًا من معنى؛ أولًا- المنقولُ من اسم العين قد يكون اسمًا وقد يكون صفة، فأما المنقول عن الاسم، نحو: رجل سمي بأسد هو في الأصل اسم جنس؛ لأنه بإزاء حقيقة شاملة وإنما نقل إلى العلمية فصار يدل على مخصوص بعد أن كان يدل على شائع. وأما المنقول من صفة، فنحو اسم الفاعل كحارث واسم المفعول كمسعود والصفة المشبهة كحسن وسعيد، والمنقول من اسم معنى نحو: فَضْل وسَعْد ونَصْر.

ثانيها- المنقول من فعل سواء أكان ماضيًا نحو شَمَّرَ أم مضارعًا نحو يشكر ويزيد، وأما فعل الأمر غير المسند، فنحو قولهم: "لقيته بوحش اصمتة". وقد ذكر ابن جني أنه ورد النقل منه بقوله: "وأما الفعل المستقبل المنقول إلى العلم فنحو قولهم: (اصمت)، وإنما هو أمر من قولهم صمت يصمت إذا سكت، كأن انسانًا قال لصاحبه في مفازة: اصمت يُسكِّته بذلك تسمعًا لنبأة أوجسها؛ فسمي المكان بذلك" (ابن جني 1988: 13). وقاسه على (أطرقا) وهو علم

منقول من جملة فعلية تتكون من فعل أمر وفاعله، وبيَّن أنه بناءً على هذه الكلمة كان قطع الهمزة بعد النقل إلى العلمية قياسًا عند النحاة في نظائرها في قوله: "وقطع الهمزة من اصمت مع التسمية به خاليًا من ضميره هو الذي شجع النحاة على قطع نحو هذه الهمزات إذا سُمي بما هي فيه" (ابن جني، 1988: 14).

وأما **ابن مالك** فنفى أن يكون إصمت المنقول من فعل الأمر دون اسناد مسموعًا عن العرب، وأنه تعين ارتجاله لسببين هما: أن همزته همزة قطع مكسورة، وأيضًا اتصال هاء التأنيث به؛ حيث قال: "فإن من العلماء من ذهب إلى أنه منقول عن الأمر بالصمت، وذلك عندي غير صحيح لوجهين: أحدهما- أن الأمر بالصمت إما أن يكون من أَصْمَت، وإما أن يكون من صَمَتَ فالذي من أصمت مفتوح الهمزة والذي من صمت مضمومها ومضموم الميم وإصمت بخلاف ذلك والمنقول لا يغير، والثاني- أنه قد قيل: إصمتة، بهاء التأنيث، ولو كان فعل أمر لم تلحقه هاء التأنيث. وإذا انتفى كونه منقولًا من فعل أمر، ولم يثبت له استعمال في غير العلمية تعين كونه مرتجلًا " (ابن مالك1990: 171/1، 172).

أما أبو حيان فقد أجاد حين اقتدى بابن جني في رده على ابن مالك بعد ذكر مذهبه؛ بأن الهمزة أصلها همزة وصل وأصلها اصْمِت من صمت يصمِت إذا سكت، ثم قطعت الهمزة، وبأن هاء التأنيث "لَحِقت في هذا المثال على هذا الحد ليزيدوا في إيضاح ما انتحَوه ويُعْلِموا بذلك أنه قد فارق موضعَه من الفعلية من حيث كانت هذه (التاء) لا تلحق هذا المثال فِعْلًا، فصارت اصْمِتةُ في اللفظ بعد النقل كإجْرِدة وإبْرِدة. وأنَّسهم بذلك تأنيث المسمى، وهو الفلاة، وزاد في ذلك أن (إصمت) ضارع الصفة؛ لأنه من لفظ الفعل وفيه معناه، أعني معنى الصَّمت وهو جُثَّة لا حَدَث، وتلك حال قائمة وكريمة... فاصمت الذي قد تغير لفظه بقطع همزته ومعناه بكونه علمًا أقبلُ للتغيير" (أبو حيان1996: 309/2، 310).

ثالثها- المنقول من جملة، والجملة الفعلية، نحو: بَرَقَ نحرُه، ونَحْمَدُه وأَطْرِقا في قول الشاعر [2]:

على أطرقا باليات الخيا *** م إلا الثَّمام وإلا العِصِيّ

فـ (أطرقا) جملة من فعل أمر وفاعله ألف الاثنين، ونحو [3]:

نُبِئت أخوالي بني يزيدُ *** ظلمًا علينا لهم فديد

فـ (يزيد) في هذا البيت جملة مكونة من فعل مضارع وفاعله المستتر (ابن مالك1990: 167/1).

وأما الجملة الاسمية فإنّ الوارد من شواهد العرب النقل من الجملة الفعلية، ولا مانع أن تحمل الجملة الاسمية عليها؛" لأن التسمية بالجملة الإسمية سائغ فلو سميت بزيد قائم، أو هذا أبوك وما أشبه ذلك لجرى مع برق نحره وذرَّى حبًا على طريق واحد" (الشاطبي،2007: 379/1).

فالعلم المنقول هو ما استعمل قبل العلمية ثم تَجَدَّد جَعْلُه عَلَما. فنحو: مالك وفاطمة اسمان وصفان في الأصل ثم نقلا فصارا علمًا؛ لأنهما أسماء فاعلين، تقول: هذا رجل مالك فهو فاعل من الملك، وفاطمة فاعلة من فطمت الأم ولدها فهي فاطمة (ابن يعيش ب ت: 29/1).

3- حكم العلم بعد النقل من معناه إلى العلمية:

وبمجرد النقل للعلمية يتجرد المنقول من معناه السابق ومن حكمه الإعرابي؛ ويخضع لأحكام الأعلام قال سيبويه: "وأما ثَمّ وأين وحيث ونحوهن إذا صيرن اسما لرجل أو امرأة أو حرف أو كلمة، فلا بد منهن أن يتغيرن عن

---

(2) البيت من بحر المتقارب لأبي ذؤيب 65/1، وهو في ابن جني (1988: 14)، وابن مالك (1990: 171/1)، وابن يعيش (ب ت: 99/1، 103)، أبو حيان (1996: 309/2)، والشاطبي (2007: 373/1).

(3) البيت من بحر الرجز لرؤبة بن العجاج (ب ت: 172)، وهو في ابن جني (1988: 31)، وابن مالك (1990: 171/1)، وابن يعيش (ب ت95/1، 97)، وأبو حيان (1996: 308/2)، والشاطبي (2007: 374/1).

حالهن ويصرن بمنزلة زيد وعمرو؛ لأنك وضعتهن بذلك الموضع" (سيبويه، 2009: 268/3). وقال أيضًا: "وإذا أردت أن تجعل (اقتربت) اسمًا قطعت الألف، كما قطعت ألف (اضْرِب) حين سميت به الرجل؛ حتى يصير بمنزلة نظائره من الأسماء" (سيبويه2009: 256/3).

ويؤيده ما ذكره ابن جني في (اصمته) وخضوعها لما آلت إليه بعد النقل إلى العلمية من مفارقة الفعلية وقطع همزتها وتأنيثها كذلك؛ دلالة على مفارقة معناها الأصلي وصيرورتها علمًا، في قوله: " أنها لَحِقت في هذا المثال على هذا الحد ليزيدوا في إيضاح ما انتحَوه ويُعْلِموا بذلك أنه قد فارق موضعَه من الفعلية من حيث كانت هذه (التاء) لا تلحق هذا المثال فِعْلًا، فصارت اصْمِتةُ في اللفظ بعد النقل كإجْرِدة وإبْرِدة. وأنَّسهم بذلك تأنيث المسمى، وهو الفلاة، وزاد في ذلك أن (إصمت) ضارع الصفة؛ لأنه من لفظ الفعل وفيه معناه، أعني معنى الصَّمت وهو جُثَّة لا حَدَث، وتلك حال قائمة وكريمة ونحو ذلك ألا تراها من لفظ الفعل ومعناه، وهي جثة فضارعت (اصمته) (قائمة ومحسنة)" (ابن جني، 1988: 14،15).

فمن صور خضوع المنقول لأحكام العلم بعد النقل صيرورة همزة الوصل التي كانت قبل النقل إلى همزة قطع، وأيضًا زيادة تاء التأنيث للمؤنث منه، كما ظهر من نص سيبويه السابق ذكره في (اقتربت)، وكذلك (اصمت) السابق ذكره بعد النقل.

كما أن بعض النحويين ذهب إلى أن الأعلام كلها منقولة، وأنكر المرتجل"؛ وحجته أنه سبق الوضع، ووصل إلى المسمِّى الأول، وعلم مدلول تلك اللفظة في النكرات، وسَمَّى بها، وجَهِلنا نحن أصلها، فتوهَّمَها مَن سَمَّى بها من أجل ذلك مُرتجلة (أبو حيان1996: 307/2).

وزعم الزجاج أن الأعلام كلها مرتجلة، فالمرتجل عندَه ما لم يُقصَد في وضعه النقلُ من محل آخر إلى هذا، ولذلك يَجعل (أل) في الحارث زائدة، وعلى هذا فتكون موافقتها للنكرات بالعَرَض لا بالقَصْد" (أبو حيان1996: 308/2).

ثانيًا- العلم المرتجل

1- تعريفه لغة واصطلاحًا

1. المرتجل في اللغة اسم مفعول مشتق من ارتجل يقال: "ارتجل المُتكلِّمُ الحديثَ: أتى به دون إعداد سابق، ابتدعه بلا رويَّة" (د أحمد مختار2008: 864/2)
2. في اصطلاح النحاة: هو ما لم يُعرف له استعمال في غير العلمية كـ (سعاد) علمًا على امرأة، وأُدَد علمًا على رجل، فالمرتجَل في الأعلام ما ارتُجل للتسمية به، أي اختُرع اسمًا ولم يُنْقَل إليه من غيره من قولهم: "ارتجل القصيدة والخُطْبَةَ"، إذا أتى بها عن غير فكْرة وسابقة رويَّة (ابن مالك1982: 247/1، وابن عقيل1980: 125/1).

والارتجال قد يكون مادة فقط أو صورة فقط أو مادة وصورة معًا وهو ما أوضحه أبو حيان بقوله: "المرتجل إما مادةٌ وصورة، وهي الأجناس الأُول؛ إذ لو كانت منقولةٌ لَزِم التسلسل، وإما مادةٌ دون صورة، ويكون في الأعلام، فيلفظوا لها بمواد لم يُتَكَلَّم بها في النكرات لكن صيغتها كصيغة النكرات كقَعْسَس وخِنْدِف. ومُرتجل صورة دون مادة، وهو الأسماء المشتقة ونحوها في النكرات، وقد يكون في الأعلام" (أبو حيان1996: 307/2).

2- أنواع العلم المرتجل:

من خلال النظر إلى مطابقة العلم المرتجل للقواعد العربية أم لا، يتضح أنه نوعان قياسي ومرتجل.

أولًا- المرتجل القياسي: والمراد به أن يكون القياس قابلاً للعلم غير دافعه، وذلك نحو: (حَمْدانَ، وعِمْرانَ، وغَطَفانَ). فهذه الأسماء مرتجلةٌ للعَلَميّة، بُنيت صيغها من أوّلِ مرّة للعلميّة. وكونُ القياس قابلاً لها من حيث إنّ لها

نظيرًا في كلامهم وكونه مطابقًا للقواعد العربية، فـ (حمدان) في العلم كـ (سَعْدانٍ) اسم نَبْتٍ، و (صفْوانٍ) للحَجَر الأَمْلَس. و (عِمران) كـ (سِرْحانٍ) وهو الذئب. و (حِرْمانٍ وعِصْيانٍ) مصدرَيْن.

وكذلك الاسم المعدول يعد مرتجلًا؛ لأنه لا يُعْدَل إلا في حال التعريف، نحو: (عُمَرَ، وزُفَرَ، وزُحَلَ) (ابن جني1988: 17،18، وابن يعيش ب ت: 32/1، 33).

ثانيًا- المرتجل الشاذ: وهو العلم الذي أتى على غير وجه في العربية بأن كان مما يدفعه القياس، نحو: (مَوْهَب) اسم رجل، و (مَوْظَب) اسم مكان. وكلاهما شاذّ؛ لأن ما فاؤه واو لا يأتي منه (مَفْعَل) بفتح العين، إنّما هو (مَفْعِل) بكسرها، نحو: (مَوْضِع، ومَوْقِع، ومَوْرِد، ومَوْجِل، ومَوْعِد). ومن الشاذّ نحو: ما صحح وكان قياسه الإعلال، (مَزْيَد) قياسُها مَزاد، كـ (مَفازَة ومَعاش)؛ تُقْلَب الواو والياء فيهما ألفًا بعد نقل حركتهما إلى ما قبلهما، وكذلك (مَرْيَمُ، ومَدْيَنُ)، ولا فرق بين الأعجميّ والعربيّ في هذا الحكم.

"فأسماء الأعلام لا تكاد تخلو من ذلك فإن جاء اسم عربي لا تدري مِمَّ نقل أو اشتق فاعلم أن أصله ذلك وإن لم يصل إلينا علمه قياسًا على كثرة ما وجدناه من ذلك. وأما الأعجمية فنحو: إسماعيل، وإبراهيم، ويعقوب، فهذه أعربت من كلام العجم" (ابن السراج 1996: 150/1).

مما سبق وضح قوة العلمية من الاجازة فيها ما لا يسمح في غيرها؛ لكون العلم معرفة وكثير الاستعمال؛ ولهذا لحقه التغيير كما بان مما سبق من مجيئه مخالفًا للقواعد العربية، وما يكثر استعماله مغير عما يقل استعماله؛ ولهذا قال ابن جني: "فمتى رأيت في الأعلام شيئًا مخالفًا لما عليه أمثاله فلا تَنْبُ عنه فيها نُبوَّك عنه في غيرها، وأَوْلِه طرفًا من نظرك، ولا تخِفَّنّ إلى رده والطعن فيه دون أن تراجعه وتتلين عليه، فإذا صحت روايته أَنستَ به فوق أُنسك" (ابن جني1988: 23).

ثالثًا- الغرض من اقتران (أل) بالعلم:

كما أن اللغة العربية لم تترك العلم المنقول بلا ضابط، بل يُظهَر معالجتها لهذا الأمر في أنّ العلم بعد النقل يتجرد عن معناه ثم يصير علمًا يميز مَن تسمَى به من غيره من الأعلام. وأمّا إذا أُرِيدَ اصطحاب المعنى الأصلي قبل النقل أدخلنا (أل) التي للمح الأصل عليه.

(أل) الزائدة :

لـ (أل) أوجه تأتي عليها فإنها قد تأتي اسْما مَوْصُولا بِمَعْنى الَّذِي وفروعه، وقد تأتي حرفًا يفيد التعريف، وقد تأتي زَائِدَة. فأما (أل) التي تدخل على الأعلام فهي الزائدة، وهي نَوْعَانِ:

أحدهما- (أل) الزائدة اللازمة وهي التي تزاد على الأسماء أثناء النقل إلى العلمية، أي أن (أل) حتى تكون لازمة يُشْتَرَط مقارنتها للعلم أثناء نقله إلى العلمية كالنضر والنعمان وَاللات والعزى، أَو مقارنتها للارتجال كالسموأل، أَو لغلبتها على بعض من هِيَ لَهُ فِي الأَصْل كـ (البيت) للكعبة و (المَدينَة) لطيبة، وكذلك (ال) الّتي فِي الأسماء الموصولة على القول بأن تعريفها بالصلة لا بأل.

والآخر: (ال) الزائدة غير اللازمة وهي التي للمح الأصل والتي تزاد على الأسماء بعد العلمية.

"وإذا كان العلم منقولًا من صفة أو مصدر أو اسم عين، وكان عند التسمية به مجردًا من أداة التعريف جاز في استعماله علمًا أن يلمح به الأصل فتدخل عليه الأداة، ولا يلمح فيستديم تجريده، وأكثر دخولها على المنقول من صفة كـ (حسن وعباس وحارث) ويلي ذلك دخولها على منقول من مصدر كـ (فضل وقيس)، ويليه دخولها على منقول من اسم عين كـ (ليث وخرنق)" (ابن مالك1990: 176/1). وقال أبو حيان: "والوجهان هما أن يلمح فيها الأصل فتدخل الأداة، أو لا يلمح فيستديم التجريد" (أبو حيان1996: 323/2).

المبحث الخامس- فيما يتعلق بفتوى التحريم ومعنى بعض أعلام البنات

أولًا- توضيح المنهي عنه من الأسماء

أبانت هذه الدراسة أن المسمِّي له الحق في اختياره اسمًا علمًا قاصدًا به تمييز مولوده، ولا شك في أن له الحق في تغيير الاسم القبيح اقتضاءًا بما فعله الرسول- ﷺ- مع بعض الصحابه منها تغيير اسم عاصية إلى جميلة فيما ورد عن ابن عمر رضي اللهُ عنهما أن النبي- ﷺ- غَيَّر اسم عاصية قال: " أنت جميلة " (مسلم1991: 3/ 1686). وكذلك للمُسمِي الحق في اختياره الاسم منقولًا أم مرتجلًا ما دام متجنبًا ما ورد النهي عنه في سنة الحبيب سيد الخلق محمد- ﷺ- والتي اقتضى المقام ذكر بعضًا منها؛ حتى تظهر البينة.

فقد ورد أن أَفضل الأسماء ما أُضيف إلى صفات الله عز وجل كعبد الرحمن، وكذلك التسمية بأسماء الأنبياء عليهم السلام، وأما ما نُهِيَ عنه فقد جاء في أمور محدودة وها هي:

أ- التسمية بملك الأملاك (التسمي بصفات الله- عز وجل-)

حدثنا أبو اليَمانِ أخبرَنا شُعيبٌ حدَّثَنا أبو الزِّناد عن الأعرج "عن أبي هريرة قال: قال رسول الله- ﷺ- أخنى الأسماء يومَ القيامة عندَ الله رجلٌ تَسَمَّى ملكَ الأملاك"(البخاري1422: 45/8).

وحدثنا علي بن عبدِ الله حدثنا سُفيان عن أبي الزِّناد عن الأعرج عن أبي هريرة روايةً قال: أخنع اسم عند الله، وقال سفيان غير مرة: أخنع الأسماء عند الله- رجل تسمى بملك الأملاك" (البخاري1422: 8/ 45).

ب- عدم التسمي باسمه، والتكني بكنيته، وقيل إن هذا مقصود به عهد نبينا محمد- ﷺ- فقد حدثنا حُصَين عن سالم عن جابر– رضي الله عنه- قال: وُلِد لرجلٍ منا غُلامٌ فسماه القاسم، فقالوا لا نكنيه حتى نسأل النبي- ﷺ- فقال سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي" (البخاري، 1422: 84/4).

ج- التسمي بأسماء فيها معنى النفور والتضجر ك (حرب ومرة)

حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا هِشام بن سعيد، حدثنا محمد بن مهاجر، حدثني عقيل بن شبيب، عن أبي وهب الجشمي، وكانت، له صحبة قال: قال رسول الله- ﷺ- : (تَسَمُّوا بِاسْمِ الأنبياء، أحبّ الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن وأصدقها حارث وهمّام وأقبحها حرب ومُرة) (الطبراني1994: 380/22). فتكره التسمية بحرب لما فيها من القتل والشر والأذى، وأما التسمية بمرة فلأنه من المرارة، وهو كريه بغيض إلى الطباع، أو لأنه كنية إبليس- لعنه اللَّه- .

د- التسمي بأسماء الملائكة؛ ما ورد في رواية عن عبد اللَّه بن جراد أنه قال: صحبني رجل من مؤتة، فأتى النبي- ﷺ- وأنا معه فقال: يا رسول اللَّه، وُلِد لي مولود فما أخير الأسماءِ؟ قَالَ: "إِنّ خير أسمائِكم الحارِث وهَمَّام، ونعم الاسم عبد اللَّه وعبد الرّحمن، وسَمّوا بأسماء الأنبياء، ولا تُسَمّوا بأسماء الملائكة" قال: وباسمك؟ قال: "وباسمي ولا تُكَنُّوا بكنيَتي"(البخاري 1999: 1231).

فكما وضح مما سبق أن الممنوع منعًا باتًا هو ما اختص به الخالق عزوجلَّ كالتسمي بصفات الله- عز وجل- وأن من الأسماء المكروه التسمي بها هي التسمي بأسماء الملائكة، وكذلك الأسماء التي فيها معنى النفور والتضجر. وكذلك وضح نقد رسولنا محمد- ﷺ- لبعض الأسماء التي تحمل معنى قبيح كان في ذاتها لا التحريم، فكان وصفه- ﷺ- لها بأقبح أو أشنع، والقبح ضد الحسن.

ثانيًا- عرض بعض المواقع التي ذكرت أسماءً وتحريمها

تنوعت المواقع بين نوعين ممن تناول وعرض الفتوى بين كثرة عرضت نص الفتوى التي قالت بالتحريم، وقلة تناولتها بتدبر؛ فتمثل عرضها في أمرين:

أولًا- أن فتوى التحريم تكرر نشرها وتناقلتها بعض المواقع دون دراسة ودون نسب لقائلها وقد أتيت برابطين أحدهما مسموع والآخر مقروء من هذه المواقع.

ثانيًا- أن هناك مواقع قد وعيت لأمر هذه الفتوى وقامت بتكذيبها وتوهينها مثل قناة الطريق إلى الجنة وقد أتيت برابط لها أيضًا.

1	نشر فتوى تحريم بعض الأسماء	قناة- هنا الأرض	AUb0t0yWw -youtu.be/e// :https
		موقع زيادة	-of -names -www.zyadda.com/the// :https /girls -forbidden
2	نشر ما يفيد عدم دقة فتوى تحريم بعض الأسماء	قناة الطريق إلى الجنة	youtu.be/uyCT01IBW8k// :https

ثالثًا- توضيح ثلاثة من الأعلام التي تضمنتها الفتوى

بعدما وضح أن الأعلام في حد ذاتها لا حرمة فيها ما دامت بعيدة تمامًا عما ورد النهي عنه. فإذا تمت دراسة الأسماء التي حُرّمت لوضح أن بعضًا منها لها أصل في العربية، أو أن لها نظير في العربية يمكن الحمل عليه، وإلا فإنها تحمل على كونها علمًا تجرد من معناه السابق قبل العلمية وصار علمًا على ذات معينة ثم خضع لأحكام العلم. ومن الأسماء الأعلام التي قيل بحرمتها على سبيل المثال لا الحصر مع ذكر ما قيل في سبب تحريمها: (ريناد– ريماس– راما) وبالتتبع لها في اللغة العربية تبين أن معانيها بريئة تمامًا مما نسب إليها، كما سيتضح فيما يأتي:

الأول- (ريناد)

1- أن معناها المسبب تحريمها هو [أن يَسْوَدَّ القلب من الذنوب والمعاصي وقيل إحاطة الذنوب بالقلب من كثرتها وقيل الذنب على الذنب حتى تحيط الذنوب بالقلب وتخشاه فيموت] (t0yWw0AUb -youtu.be/e// :https)

2- بالكشف في معاجم العربية عن مادة هذه الكلمة بَانَ أن معناها يدور حول الجمال والطيب والعود الذي يُتبخر به. ومادتها هي (رند).

"الراء والنون والدال أصيل يدل على جنس من النبت، يقولون الرند شجر طيب من شجر البادية" (ابن فارس1979: 2/ 444). وقد أورد ابن منظور هذا المعنى في لسان العرب؛ حيث قال: " (رند) الرَّنْد الآس وقيل هو العود الذي يُتبخر به وقيل هو شجر من أَشجار البادية وهو طيب الرائحة يستاك به وليس بالكبير وله حب يسمى الغارَ واحدته رَنْدَة وأَنشد الجوهري :ورَنْدًا ولُبْنَى والكِباءَ المُقَتِّرا" (ابن منظور 1414: 186/3). وقيل: أن "الرَند عند القدامى

كان رمزًا للنصر (محمد إبراهيم ب ت: 63). وجمع رَنْد، ورَنْدَة رِينَاد باشباع كسرة الراء فِيعَال [4] وهو مخففًا جمعًا لنظيرهما في العربية [5]

الثاني- ريماس:

1- سبب تحريمها هو أن معناها[قيل ظلمة القبور الموحشة وقيل مؤخرة الغزال وقيل صغير الجن] (https: //youtu.be/e-youtu -AUb0t0yWw)

2- بالبحث تبيَّن أن مادة (رمس) يدور معناها حول التراب والتغطية والتسوية والستر والكتمان، وريماس بوزن فِيعَال، قال الخليل: "الرَّمْس: التراب، ورَمْس القبر: ما حُثِيَ عليه، وقد رَمَسناه بالتّراب والرَّمْس تراب تحمِلُه الريحُ فتَرْمُس به الآثارَ أي تَعفوها. ورياح روامس. وكل شيءٍ نُثِرَ عليه الترابُ فهو مَرْمُوسٌ... وهذا رِماسُ هذا أي غِطاؤه، يرمس به أي يغطى" (الخليل بن أحمد2003: 149/2، 150). وقال ابن فارس: "الراء والميم والسين أصل واحد يدل على تغطية وستر، فالرمس التراب... ويقال رمست على فلان الخبر إذا كتمته إياه" (ابن فارس1979: 439/2). وفِي حديث ابن عباس أنه رَامَسَ عمر بالجُحْفة وهما مُحرِمان، أي أدخلا رؤوسهما في الماء حتى يُغطّيهما. وهو كالغمس بالغين. وقيل هو بالراء: أنْ لا يُطيل اللُّبْث في الماء، والغين أَنْ يُطيله. ومنه الحديث: الصائمُ يَرْتَمِسُ وَلَا يَغْتَمِس) (ابن الأثير1979: 263/2). الرمْسُ: الصوت الخَفِيّ...والرّوامس الطير الذي يطير بِالليلِ، قَالَ: وكلّ دابّة تخرج بالليل، فهي رامس وإِذا كان القبرُ مُدَرّمًا مع الأرض، فهو رَمْس، أَي مستويًا مع وجه الأرض، وإذا رُفِعَ القبر في السماء عن وجه الأَرض لا يقال له رمس. وأصل الرّمْس: السّترُ والتّغطية ابن منظور (ابن منظور1414: 101/6). جدير بالذكر أن أبا تراب كانت كنية لعلي ابن طالب وكانت أحب الأسماء إليه [6].

الثالث- راما:

1- أن سبب تحريمها هو أن معناها [إله من آلهة الهندوس، ويعتبر راما المثل الأعلى في الفروسية والفضيلة من خلال الملحمة الهندوسية] (https://youtu.be/e-yWwAUb0t0)

2- البحث عن (راما) في العربية قد يحمل على كونه من مادة الروم، "رَامَ الشيء يرومُه رَوْمًا ومَرامًا: طلبه ومنه رَوْم الحركة في الوقف... ورامة: اسم موضع بالبادية (ابن منظور1414: 258/12)، وقد يكون (راما) من مادة الرمي منقولًا من الفعل رَامَى بوزن فَاعَلَ [7]، "رَمى يرمي رميًا فهو رامٍ" (ابن منظور1414: 258/12)، و"راماه مراماة

---

(4) قال ابن عصفور في حديثه عن المزيد بحرفين مفصول بينهما بعين الكلمة" وعلى فِيعال: ولم يجئ إلا اسمًا، نحو: ديماس" (ابن عصفور1996: 73/1).

(5) قال الأزهري: "فعال، بكسر أوله، وهو" يكون "جمعًا لثلاثة عشرة وزنًا: الأول والثاني: فَعْل وفَعْلَة"، بفتح الفاء وسكون العين فيهما، حال كونهما "اسمين أو وصفين" غير يائيي الفاء والعين، فالاسم منهما "نحو: كعب وكعاب، وقصعة وقصاع والصفة منهما نحو: صعب بمهملتين وصعاب" الشيخ خالد2000: 536/2.

(6) حدث أبو حازم، عن سهل بن سعد، قال: إن كانت أحب أسماء علي رضي الله عنه إليه لأبو تراب، وإن كان ليفرح أن يدعى بها، وما سماه أبو تراب إلا النبي- ﷺ- غاضب يوما فاطمة فخرج، فاضطجع إلى الجدار إلى المسجد، فجاءه النبي- ﷺ- يتبعه، فقال: هو ذا مضطجع في الجدار، فجاءه النبي- ﷺ- وامتلأ ظهره ترابا، فجعل النبي- ﷺ- يمسح التراب عن ظهره ويقول: «اجلس يا أبا تراب». (البخاري 1422: 45/8).

(7) أصل رَامَي بالياء قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، كما قال ابن الحاجب عن الواو والياء "تقلبان ألفا إذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما إن لم يكن بعدهما موجب للفتح، كـ (غزا) و (رمى)" (ابن الحاجب (2010: 92).

ورماء رمى كل منهما صاحبه...ورامى عَن قومه ناضل" (مجمع اللغة العربية2004: 375/1). أو أنه قد فارق معناه السابق بعد النقل وصار دالًا على العلمية فقط.

الخاتمة

الحمد لله الذي أعان ويسر الوصول إلى إكمال البحث وتقفيته بخلاصته ونتائجه التي تبرز وتظهر فيما يأتي:

1- عدم صدق فتوى تحريم بعض الأسماء الأعلام والتسميه بها.
2- تمتاز العربية بأن أغلب مفرداتها لها أكثر من معنى وما اختار نبينا- صلى الله عليه وسلم- بين أمرين إلا اختار أيسرهما. "وكلام العرب لمن عرفه وتدرب بطريقها فيه جار مجرى السحر لطفًا، وإن جسا عنه أكثر من ترى وجفا" (ابن جني1957: 205/1).
3- أن العلاقة بين الاسم والعلم، هي العلاقة بين العام والخاص أو علاقة الكل بالجزء؛ حيث وضح مما سبق أن الاسم أحد أعمدة الكلام الثلاثة وأهمها، وهو عام يشمل النكرة والمعرفة، فإذا تخصص الاسم بفرد أو شيء بعينه كان علمًا عليه.
4- الغالب في الأعلام النقل حتى أن مِن النحاة مَن أنكر ارتجاله.
5- الأعلام المنقولة تنقل من كل أنواع الكلمة الجامد منها والمشتق وكذلك تنقل من المفرد والمركب.
6- أنّ الأعلام تتجرد من معناها السابق قبل التسمية، لتدل على العلمية فقط، ومَن ثَمَّ تخضع لأحكام العلمية
7- إرادة لمح المعنى الأصلي للعلم بجانب العلمية يقتضي دخول (أل) التي للمح الأصل عليها، وبهذا يكون العلم قد جمع بين معنى العلمية ومعناه الأصلي.
8- أن الممنوع منعًا باتًا في التسمية هو التسمي بما اختص بالله عز وجل من أسماء وصفات.
9- أن من الأسماء المكروه التسمي بها: التسمي بأسماء الملائكة، وكذلك الأسماء التي فيها معنى النفور والتضجر.
10- لا يصح التحريم المبني على كراهة ما يُستَجد من أسماء.
11- يجب البعد عن الحكم بالتحريم لفعل التسمية خاصة الأعلام التي لم يرد نص بتحريمها.

توصيات الدراسة ومقترحاتها.

استنادا لنتائج الدراسة توصي الباحثة وتقترح ما يلي:

- دراسة علم العربية النحو والتصريف والتعمق فيهما.
- العودة إلى قوله- ﷺ- : (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) (البخاري1422: 10/1) فبهذا المبدأ يتم السلامة للفرد والجماعة.

المصادر والمراجع

- ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات (1979) النهاية في غريب الحديث والأثر، تح/ طاهر أحمد الزاوى- محمود محمد الطناحي. المكتبة العلمية – بيروت.
- ابن الحاجب أبو عمرو عثمان (1983) الايضاح في شرح المفصل، ط1 مطبعة العاني- بغداد.
- ابن الحاجب أبو عمرو عثمان (2010) الشافية في علمي التصريف والخط، تح/ الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب القاهرة
- ابن السراج أبو بكر محمد (1996) أصول النحو- تح/عبد الحسين الفتلي، ط3 مؤسسة الرسالة- لبنان

- ابن القَطَّاع الصقلي أبو القاسم (1999) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تح/ أ.د أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة.
- ابن الناظم بدر الدين محمد ابن جمال الدين (2000) شرح ألفية ابن مالك، تح/ محمد باسل عيون السود، ط1 دار الكتب العلمية- بيروت
- ابن جني أبو الفتح عثمان (1988) المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، تح/مروان العطية، شيخ الزايد، ط1 دار الهجرة- دمشق .
- ابن جني أبو الفتح عثمان (ب ت) الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ابن عصفور علي بن مؤمن (1996) الممتع في التصريف، تح/ فخر الدين قباوة، ط1مكتبة لبنان ناشرون.
- ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن (1980) شرح ابن عقيل، تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20 دار التراث- القاهرة.
- ابن فارس أحمد بن فارس 1979 مقاييس اللغة، تح/ عبد السلام محمد هارون، دار الفكر- مصر.
- ابن مالك جمال الدين أبو عبد الله محمد (1982) شرح الكافية الشافية، تح/ عبد المنعم أحمد هريدي، ط1 دار المأمون للتراث- مكة.
- ابن مالك جمال الدين أبو عبد الله محمد (1990) شرح التسهيل، تح/ د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر.
- ابن مالك جمال الدين أبو عبد الله محمد (ب ت) الألفية، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ابن منظور محمد بن مكرم بن على (1414) لسان العرب، ط3 دار صادر – بيروت.
- ابن هشام عبد الله بن يوسف جمال الدين (1984) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح/ عبد الغني الدقر، ط1 الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
- ابن هشام عبد الله بن يوسف جمال الدين (2001) أوضح المسالك، تح/أحمد بن إبراهيم المغينمي، ط1 دار ابن عفان.
- ابن هشام عبد الله بن يوسف جمال الدين (2009) شرح قطر الندى وبل الصدى، تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد دار الطلائع- القاهرة.
- ابن يعيش موفق الدين ابن علي (ب ت) شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية- مصر.
- أبو البقاء العكبري عبد الله (1995)- اللباب في علل البناء والإعراب، ت/ د. عبد الإله النبهان، ط1 دار الفكر- دمشق.
- أبو حيان محمد بن يوسف (1996) التذييل والتكميل، تح/ د حسن هنداوي، ط1 دار القلم دمشق.
- أبو حيان محمد بن يوسف (1998) ارتشاف الضرب، تح/د رجب عثمان محمد، ط1 مكتبة الخانجي- القاهرة
- أبو داود سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت.
- أبو ذؤيب خويلد الهذلي (2003) ديوان، تح/ أنطوس بطرس، دار صادر بيروت.
- أبو زكريا محيي الدين يحيى (ب ت) تهذيب الأسماء، دار الكتب العلمية- بيروت.
- أحمد مختار عبد الحميد عمر (2008) معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب – القاهرة.
- البخاري أبو عبدالله محمد بن إسماعيل (1422) الجامع الصحيح، تح/ محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1 دار طوق النجاة.

- البخاري أبو عبدالله محمد بن إسماعيل (1999) تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب التاريخ الكبير، تح الدكتور/ محمد بن عبد الكريم بن عبيد، ط 1 مكتبة الرشد- الرياض.
- البيهقي أحمد بن الحسين (2003) السنن الكبرى، تح/ محمد عبد القادر عطا، ط3 دار الكتب العلمية- بيروت.
- البيهقي أحمد بن الحسين (2003) شعب الإيمان، تح/ مختار أحمد الندوي، ط1 مكتبة الرشد- الرياض.
- الجوجري شمس الدين محمد القاهري (2004) شرح شذور الذهب، تح/ نواف بن جزاء الحارثي، ط1 عمادة البحث العلمي الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة.
- الخليل ابن أحمد الفراهيدي (1995) الجمل في النحو، تح/ د فخر الدين قباوة، ط5 مؤسسة الرسالة.
- الخليل ابن أحمد الفراهيدي (2003) كتاب العين، تح/ عبد الحميد هنداوي، ط1 دار الكتب العلمية- بيروت.
- الخوارزمي صدر الأفاضل القاسم بن الحسين (ب ت) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تح/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار العرب الإسلامي بمكة.
- الرضي محمد بن الحسن (1975) شرح شافية ابن الحاجب، تح/محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت.
- رؤبة بن العجاج التميمي (ب ت)- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، تح/ وليم بن الورد، دار ابن قتيبة- الكويت.
- الزمخشري جار الله أبو القاسم محمود (1993) المفصل في صنعة الإعراب، تح/ د علي بو ملحم، ط1 مكتبة الهلال – بيروت.
- السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن (1992) نتائج الفكر، ط1 دار الكتب العلمية- بيروت.
- سيبويه عمرو بن عثمان (2009) الكتاب، تح/ عبد السلام محمد هارون، ط5 مكتبة الخانجي- القاهرة.
- السيرافي (1996 34/2)، شرح أبيات سيبويه، تح/ محمد الريح هاشم، ط 1 دار الجيل- بيروت.
- الشاطبي أبو إسحق إبراهيم (2007) المقاصد الشافية، تح/ مجموعة من المحققين، ط1 جامعة أم القرى- مكة.
- الشيخ خالد ابن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (2000) التصريح بمضمون التوضيح، ط1 دار الكتب العلمية- بيروت.
- الطبراني سليمان بن أحمد أبو القاسم (1994) المعجم الكبير، تح/ حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط1 مكتبة ابن تيمية- القاهرة.
- المبرد محمد بن يزيد أبو العباس (1994) المقتضب، تح/ محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب- بيروت.
- مجمع اللغة العربية (2004) المعجم الوسيط، ط4. مكتبة الشروق الدولية- مصر.
- مسلم أبو الحسين مسلم (1991) صحيح مسلم، تح/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي– بيروت.
- المهلهل بن ربيعة (ب ت)- ديوان، تح/ طلال حرب.الدار العالمية.